الأهرام

المصدر: الاحرار

التاريخ : ٥ يوليو١٩٩٥

خبراء القانون والرى والسياسة وقادة الاحزاب يحذرون السودان من اللعب فى مياه النيل

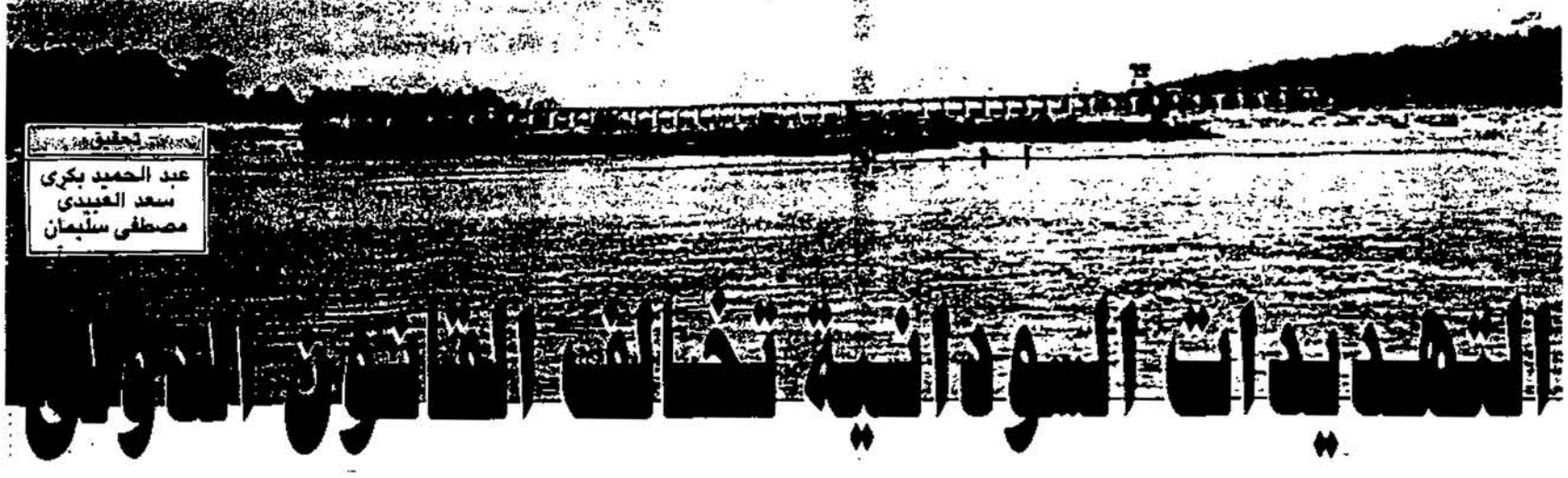

تحقيق
عبد الحميد بكرى
سعد العبيدى
مصطفى سليمان

التهديدات السودانية تحت المجهر القانونى

فند اساتذة القانون وخبراء الرى المزاعم التى وردت على لسان د. حسن الترابى زعيم الجبهة الاسلامية بالسودان حول تدخل السودان فى الاتفاقيات الدولية المنظمة لمياه النيل للتأثير على احتياجات مصر من المياه.

وأكد رجال القانون أن تقسيم مياه النيل يخضع لاتفاقيات دولية لا يمكن للسودان ان يمزقها كما ان السودان من الناحية الفعلية لا يمكنه بناء سدود تتكلف مليارات الجنيهات لحجز المياه عن مصر.

ومن الناحية القانونية تخضع مياه نهر النيل لاتفاقيات دولية عديدة تنظم توزيع المياه على كافة الدول التى تقع على النهر والتى يصل عددها الى ٩ دول تعرف بدول حوض النيل ويلتقى وزراء الرى والمعنيون بمياه النيل دوريا فى اجتماعات معروفة لدول حوض النيل وذلك لمناقشة كافة السبل لتوزيع مياه النهر على كافة الدول واحتياجات كل دولة ومشاريعها المائية وما اذا كان ذلك يؤثر على احتياجات باقى الدول.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وتأتي اتفاقية عام ١٩٥٩ حول مياه النيل بين مصر والسودان فى مقدمة الاتفاقيات المائية فى تاريخ العلاقات بين البلدين لتنظيم مياه النهر بل سبقها عدد من الاتفاقيات وأهم هذه الاتفاقيات اتفاقية عام ١٩٠٢ والتى تنص على عدم إقامة أية منشآت مائية على النيل دون التشاور مع الاطراف الاخرى كما وقع اتفاق عام ١٩٣٥ اقامة مشروع تخزين على نهر النيل الازرق على بحيرة تانا لكن المشروع توقف بسبب الغزو الايطالى لأثيوبيا التى رفضت الموافقة على الاتفاق المصرى السودانى حول زيادة طاقة التخزين لدى الدولتين.

وفى عام ١٩٨١ قدمت أثيوبيا قائمة بـ ٤٠ مشروعاً على نهر النيل الازرق ونهر سوبات إلى أمام مؤتمر الامم المتحدة وأكد الاثيوبيون أنهم يحتفظون بحقهم في تنفيذ هذه المشاريع.

الاحتياجات المائية لمصر والسودان

وبنظرة سريعة حول استهلاك مصر والسودان واحتياجات كل منهما من المياه نجد أن حصة مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب من مياه النيل وبسبب تزايد عدد السكان تخطط مصر لاستصلاح ٢,٨ مليون فدان حتى نهاية عام ٢٠٠٠ لذلك تحتاج مصر الى ١٧ مليار متر مكعب من المياه فوق حصتها لتصبح ٧٢ مليار م٣ وتسعى مصر لتوفير ٤ مليارات م٣ من خلال قناة جونجلى و٧,٥ مليار متر مكعب من خزان البرت أما احتياجات السودان المائية فقد تضاعفت بسبب زيادة السكان التى وصلت الى ١٢ مليون نسمة واتساع المساحات المروية التى بلغت ٨٠٠ الف هكتار ويقدر استهلاك السودان الحالى من مصادر المياه ١٩ مليار م٣ وسيحتاج الى ١١مليار متر مكعب بعد تنفيذ مشاريع الرى المقترحة ..كما تحتاج السودان الى ١٠ مليارات م٣ من المياه سنوياً فوق حصتها والتى تقدر بـ ٢٠,٣ مليار م٣.

اتفاقية ١٩٥٩

توصلت مصر والسودان الى هذه الاتفاقية بعد عناد شديد من الجانب السودانى وكان الهدف المصرى من هذه الاتفاقية بناء السد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

العالى وتخزين المياه لمدة قرن كامل من الزمان وتم الاتفاق على رفع حصة السودان من ٤ مليارات م٣ الى١٨,٥ مليار م٣ سنوياً واكدت مصر والسودان أن اتفاقية ١٩٥٩ تهدف إلى الاستغلال الكامل لموارد النيل المتاحة واقتسمت الدولتان موارد النيل على أساس معدل مستوى لايراد النهر تقاس عند السد العالى كما سمحت الاتفاقية بزيادة حصة مصر من ٤٨,٥٠ مليار الى ٥٥,٥ مليار م٣ ونصت الاتفاقية على ان يتفق الطرفان على اقامة المشروعات اللازمة مثل شق قناة جونجلى لزيادة ايراد النهر وتلافى خسارة المياه.

المشروع الذى فشل بسبب الخلافات المصرية السودانية واقتسام أى زيادة مستقبلية فى ايراد النهر مناصفة بينهما واذا وافقتا على تخصيص كمية من المياه الى واحدة من تلك الدول النيلية فان الحصة التى يتفق عليها سوف تخصم من حصة مصر السودان بالتساوى فيما بينهما.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية